



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يطلق "برنامج قروض المواطنين" لتخفيف أعباء الديون عن كاهلهم

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - 17 مارس 2019: أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات والبنوك الوطنية، مبادرة وطنية جديدة تحمل إسم "برنامج قروض المواطنين" وتهدف إلى تخفيف أعباء الديون عن كاهل المواطنين. ويأتي إطلاق هذه المبادرة في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الممارسات المتعلقة بأسس منح القروض الشخصية الاستهلاكية من قبل البنوك وشركات التمويل في الدولة.

وتتمحور فكرة البرنامج حول إعادة جدولة قروض المواطنين التي تتجاوز أقساطها الشهرية نسبة 50% من الراتب وتتعدى مدتها الأربع سنوات، بسعر فائدة إيبور لثلاثة شهور أو أقل، وذلك من أجل تخفيض الاستقطاع الشهري إلى 50% من الراتب أو 30% من الراتب التقاعدي للمقترضين من المواطنين المتقاعدين، وبالتالي شطب الفوائد المستقبلية الناتجة عن هذه القروض والتي تتعدى سعر إيبور لثلاثة شهور.

ومن شأن البرنامج الجديد أن يمكّن المواطنين المثقلين بالديون من الاستفادة من مبالغ إضافية لتسديد أصل الدين، ما يساعدهم على سداد ديونهم في وقت أبكر وبأقساط شهرية لا تزيد عن 50% من دخلهم أو 30% من راتبهم التقاعدي. ويتمشى هذا البرنامج مع متطلبات نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، الصادر عن المصرف المركزي سنة 2011.

وسوف يغطي برنامج قروض المواطنين القروض الشخصية الاستهلاكية الممنوحة قبل شهر مايو 2011، وهي القروض الشخصية وقروض السيارات وتسهيلات السحب على المكشوف وأرصدة بطاقات الائتمان القائمة - لكنه لن يشمل قروض الرهن العقاري والقروض الممنوحة مقابل أسهم أو ودائع - على أن يوقع المواطن المستفيد من البرنامج على تعهد بعدم الاقتراض أو الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك وشركات التمويل خلال فترة السداد، وتخويل البنك المعني والمصرف المركزي باتخاذ أية إجراءات تضمن عدم الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية خلال فترة السداد.

ويمثل البرنامج فرصة للبنوك كي تلتزم بأنظمة وتعليمات المصرف المركزي، الذي قام مؤخراً بوضع شروط في شأن شراء ونقل القروض الشخصية التي منحت قبل وبعد صدور النظام المذكور، بهدف سد أية ثغرات قد تستغل في هذا الخصوص. وهذه الشروط هي:

- بالنسبة للقروض التي منحت بعد صدور النظام - ضرورة الالتزام التام بمتطلبات النظام وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمبلغ القرض أو التمويل ومدة السداد والاستقطاع الشهري.
- بالنسبة للقروض التي منحت قبل صدور النظام - ضرورة تخفيض نسبة الفائدة وعدم زيادة فترة السداد أو رصيد القرض أو التمويل عن طريق منح قرض أو تمويل إضافي للمقترض.

وسوف تقوم البنوك المشاركة في برنامج قروض المواطنين بالتواصل مع عملائها والإعلان عن البدء باستلام طلبات البرنامج بداية الشهر المقبل (إبريل). كما سيقوم المصرف المركزي بمراقبة تطبيق برنامج قروض



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

المواطنين عن كئيب، والعمل مع البنوك لضمان نجاح البرنامج والاستفادة منه من قبل جميع من تنطبق عليهم الشروط.

انتهى

معلومات للمحرر:

شروط الاستفادة من برنامج قروض المواطنين:

- 1- أن يكون المتقدم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديه دخل ثابت.
 - 2- أن يكون لدى المتقدم قرض شخصي استهلاكي مُنح قبل شهر مايو 2011 ويتعدى فترة أربع سنوات والاستقطاع الشهري يتعدى 50% من الدخل، على أن يكون القرض تعديّ الحدين معاً قبل تاريخ 2 ديسمبر 2018.
 - 3- أن يتعهد المتقدم بعدم تحويل الراتب خلال فترة السداد، على أن يتم سداد القرض عن طريق أقساط شهرية بحد أقصى 50% من الدخل الشهري أو بحد أقصى 30% من الراتب الشهري للمتقاعدين.
 - 4- أن يتعهد المتقدم بعدم الاقتراض أو الحصول على أية تسهيلات ائتمانية، بما فيها بطاقات الائتمان، من البنوك وشركات التمويل خلال فترة السداد، وأن يخوّل البنك المعني والمصرف المركزي باتخاذ أية إجراءات تضمن عدم حصوله على قروض أو تسهيلات ائتمانية أخرى خلال فترة السداد، ومنها إدراج اسمه ضمن الممنوعين من الاقتراض في الأنظمة الإلكترونية المختلفة.
- تتضمن لائحة البنوك المشاركة: بنك أبوظبي الأول، بنك أبوظبي التجاري، بنك الاتحاد الوطني، بنك الإمارات دبي الوطني، البنك التجاري الدولي، البنك العربي المتحد، بنك الفجيرة الوطني، بنك المشرق، بنك أم القيوين الوطني، بنك دبي الإسلامي، بنك دبي التجاري، مصرف أبوظبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية، مصرف الهلال، مصرف عجمان، وبنك رأس الخيمة الوطني.